

مؤشرات تستدعي الاهتمام

الحكومة تبشر بإن التزامات مؤتمر "سيدر" لا تزال قائمة وممثل البنك الدولي في المنطقة يصرح بإن التزامات البنك الدولي مستمرة وهو يرى أن الحكومة تقوم بالدور الاصلاحي المطلوب منها. الكلام الذي نسمعه يوحى بإن النمو سيستعاد خلال سنة أو سنة ونصف سنة ويفترض أن تتبلور رؤية المشاريع خلال هذه الفترة وكيف يمكن تنفيذها دون تقليل كتلة الدين العام. في المقابل هنالك اقتصاديون معترض لهم بالحكمة والعلم يقولون بغير ما توكده الحكومة ونشير إلى تعليقات وردت في نشرات مختصة مثل النشرة الشهرية لجمعية مصارف لبنان، ودراسة أنجازها خبير لدى بنك التسويات الدولية في سويسرا، ونبدأ باستخلاص تعليق الأمين العام للجمعية الدكتور مكرم صادر في عدد تشرين الثاني من عام 2018. عنوان المقال: المدفوّعات الخارجيّة، ضرورة التحوط والمعالجة، وهو بين مدّى تردي نسبة تقطيعية الصادرات لتكلّيف المستورّات، علماً بأنّ قيمة الصادرات سابقاً وحالياً لا تبلغ فعلاً الارقام المعلنة. غالبية الصادرات اللبنانيّة ولا سيما منها الصادرات الصناعيّة، نسبة المستورّات من كلفتها لا تقل عن 50% في المئة، حيث تشمل هذه الكلفة المواد الاولية وبعض المواد المصنعة، وتتكلّيف توليد الكهرباء الخ. وبقي ان هبوط نسبة تغطية مداخل الاصدارات لتكلّيف المستورّات انخفضت الى حد بعيد خلال السنوات المنقضية منذ عام 1970. المقطع الاهم في تعليق الدكتور صادر مدرج في نهاية الدراسة اذ يقول: "بات ضروريًا بل ملحاً تخفيض فاتورة الاستيراد. قبل الحرب اللبنانيّة في سبعينيات القرن الماضي، كان نغطي ما بين 50 و70% في المئة من الاستيراد بالتصدير وبنها اليوم نغطي فقط 14.5% في المئة. المعالجة التقنية بالفوائد والهندسات لاستجلاب العملة الصعبة لم تعد كافية، والمطلوب تصحيح في الاقتصاد الحقيقي، أي في ما ننتج وفي ما نستهلك كله. فحسبنا ان تجرؤ الحكومة العتيدة (التي ولدت بعد شهرين ونصف شهر من تاريخ المقال) على اعتماد سياسات واجراءات تناسب مع مخاطر الواقع الذي وصلنا اليه يوم 12 شباط 2019 نشر الدكتور صادر مقالاً مطولاً في "النهار" عنوانه: انتهت زمن العلاج بالمسكنات فكيف يكون اذن؟ يؤكّد استناداً الى دراسة انجازت بتكليف من جمعية المصارف ان الهدر يمكن تدريجه بأربعة مليارات دولار سنويًا وان نصف الهدر تقرّبًا في قطاع الطاقة. وهنا نختلف في هذا التقرير لأن انتاج الكهرباء في المعامل المتقدم عهدها والسيفينتين التركيتين يحتاج الى دعم لشراء المحروقات بقارب 1.8 مليار دولار، ولا يقدر الهدر بمشتريات المازوت لتوليد الكهرباء من المولدات الخاصة الصغيرة والكبيرة والتي يماثل استهلاكها استهلاك المعامل القائمة المتقدمة أو يزيد عليه. ولو كانت لدينا معامل حديثة تعمل على الغاز، او لو وفرنا الغاز للمعامل القائمة واستطعنا الغاء عجز الكهرباء في وقت قريب، أي الغاء العجز كلياً بمنهاج سنة 2020، تكون قد بدأنا مسيرة التصحيح، ودون هذا الاصلاح، لن نستطيع التحرك ورفع معدل النمو وزيادة الاستثمار الخاص. يجب ان نواجه الحقيقة وان نقول إن هدف استعادة النمو بنسبة خمسة في المئة سنويًا لاستيعاب الطاقات الشبابية لن يتحقق عبر الاقتراض من ارتباطات مؤتمر "سيدر" (وفي المناسبة يجب القول ان 3.6 مليارات، أي 30% في المئة من الالتزامات، هي التزامات متوفّرة من تاريخ مؤتمر باريس - 3% أو من مقتضيات أخرى مهمّا تدنت الفوائد). ولعل الدراسات المتوفّرة عن تدني نسبة فاعلية الاقتراض في دفع النمو تقيد الحكومة الجديدة التي نرى فيها لمحات معرفية اقتصادية بارزة لدى نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني، ولدى الوزير منصور بطيش، ولدى الوزير عادل افنيوني، الذي اذا اعطي الدعم المطلوب، ربما استطاع الاسهام في النمو التنظيمياً وبالتعاون مع هيئات دولية الى حد بعيد. ولا ننس وزيرة الداخلية ريا الحسن التي تولت بنجاح وزارة المالية في السابق. اضافة الى امكانات تحريك الاقتصاد بجهود وزراء مقدرين ووزيرات مرشحات للنجاح كالسيدة فيولييت صافدي التي تندفع نشطاً والستّيدة ندى بستاني التي تبدو مطلعه على مشاكل الطاقة، سواء الكهرباء، أو المياه، أو استهلاك المحروقات، يجب الابتعاد عن الاقتراض حتى بشروط مؤتمر "سيدر" لاسباب واضحة من أهمها ما يأتي: السيد Lacy Hunt يتابع تطور القروض الدوليّة بتكميل من بنك التسويات الدوليّة الذي أنشأ في سويسرا في الثلاثينيات والذي يقوم بدور بنك البنوك المركزية ويصدر التوصيات حول نسب الملاعة ورأس المال المطلوب من المصارف. وبين دراساته ان الاستدانة فلت قرتها على تحفيز الاقتصاد وانماهه. فاقتراض دولار - غير الاقتراض لاستهلاك - لا يسهم في النمو الا بنسبة 0,4% في المئة. بكلام آخر، الدولار المقترض لمشاريع البنية التحتية أو التسلح الخ لا يسهم حتى في نصف من واحد في المئة في زيادة معدل النمو. والنحو يرتهن بحسن اختيار الاستثمار الذي يقع على نشاط القطاع الخاص و المعارف. ويقول الخبير عن الولايات المتحدة: "الاقتصاد الأميركي ضخم ومتتنوع الطاقات بحيث يبيو الاقتراض العام البالغ 24.5 تريليون دولار (للدولة الفيدرالية والولايات) مقبولاً علماً بإن هذا المبلغ يمكن ان يبلغ 30 تريليون دولار في حال انتكاسة الاقتصادي و معاناة الاقتصاد الأميركي انتكاسة لسبب أو لآخر... وهو بين في مكان آخر من دراسته، ان عجز الميزانية عام 2018، والذي قدر بـ 800 مليار دولار، تجاوز بالفعل التريليون دولار، لأن الكونغرس يتناسى تتكلّيف الضمان الاجتماعي والمساعدات الطبية للمسنين.

ان مستويات الاستدانة للعائلات والشركات ينمو بسرعة صاروخية ولا تنحصر هذه الظاهرة في الولايات المتحدة والمثال التالي يوضح الصورة: "الدين الاجمالي للولايات المتحدة، والدول الاوروبية واليابان والصين، ارتفع عام 2018 بما يساوي عشرة اضعاف ارتفاع مداخيل هذه البلدان، أي قيمة الانتاج الكلي لهذه البلدان". ليس هنالك من برها أن أفضل على ان الاقتراض العام لسد العجز أو تمويل البنية التحتية لا يؤتى منفعة تساوي نصف قيمة الاقتراض، وتالياً الخيار الانسب الذي يستوجب تشجيع الاستثمار من القطاع الخاص، وهذا الامر لا يتحقق في الدول التي لا تحوز ثقة أهلها وثقة كبار المستثمرين. عسى ان يستمع حكامنا الى نصائح الجهات الاجنبية ذات الاختصاص.